

تقييم وضعية الاستقرار المالي في الجزائر وفق منهجية المؤشر التجميعي خلال الفترة (1996-2017)

Assessment of the financial stability situation in according to the aggregate index methodology the period (1996-2017)

سليمة خوالدي¹ ، محمد رضا بوسنة²

¹ جامعة أم البواقي، مخبر الابتكار والهندسة المالية INIF (الجزائر)، khoualdi.salima@univ-oeb.dz

² جامعة أم البواقي (الجزائر)، boucenna.me.rida@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/23 تاريخ قبول النشر: 2023/04/15 تاريخ النشر: 2023/06/30

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المؤشر التجميعي في قياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1996-2017 بالاستعانة ببيانات البنك الدولي، حيث تضمن المؤشر التجميعي على 15 متغير، تم تقسيمها على أربعة مؤشرات فرعية. أظهرت النتائج أن قيم المؤشر التجميعي كانت أقل من القيمة المرجعية، مما يدل على ضعف استقرار النظام المالي الجزائري خلال فترة الدراسة، بالرغم من وجود إصلاحات على مستوى القطاع الاقتصادي، مما يعني ضرورة العمل أكثر على تحسين الاستقرار المالي، من خلال التركيز على تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية، وتدعيم حجم التمويل اللازم للنهوض بالاقتصاد الوطني. الكلمات المفتاحية: النظام المالي الجزائري، المؤشر التجميعي، الاستقرار المالي، التطور المالي، الضعف المالي. تصنيف JEL: G01 , C43.

Abstract: This study aims to highlight the importance of the aggregate index in measuring financial stability in Algeria. During the period 1996-2017, using World Bank data. Where the aggregate index included 15 variables divided into four sub-indicators.

The results showed that the values of the aggregate index were less than the reference value, which indicates the weak stability of the Algerian financial system during the study period. This is despite the presence of reforms at the level of the banking and financial sector. Which means the need to work more to improve financial stability, by focusing on encouraging competition between financial institutions. And strengthening the amount of financing necessary for the advancement of the national economy.

Keywords: Algerian financial system; Aggregate index; financial stability; financial development; financial vulnerability.

Jel Classification Codes: G01, C43.

* المؤلف المرسل: سليمة خوالدي

1. مقدمة:

شهد النظام المالي على مستوى العالم وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، تغيرا جذريا وتوسعا سريعا مصحوب برفع القيود التنظيمية والتحرير المالي والعمولة المالية، حيث استحدثت الأسواق المالية الجديدة، وازدادت معها سهولة وسرعة تنفيذ المعاملات المالية، ولقد تزامنت تلك التطورات مع العديد من الاضطرابات المالية، والتي شكلت تهديدا على الاقتصاديات المحلية، وكذا الاقتصاد العالمي ككل، نتيجة وجود مخاطر انتقال العدوى.

ونظرا لتزايد الاهتمام بالاستقرار المالي وتطوير الأدوات اللازمة لضمان سلامة الأنظمة المالية من الأزمات التي تكررت، فقد ركز صناع القرار والباحثون الأكاديميون على إيجاد عدد من التدابير لتقييم النظام المالي وقياس استقراره، كأنظمة الإنذار المبكر التي تحدد مواطن ضعف المؤسسات المالية من خلال تحليل بياناتها، بالإضافة إلى تطوير مؤشرات قياس الاستقرار المالي سواء تعلق الأمر بمؤشرات الحيطة الجزئية لتقييم سلامة القطاع المالي ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي.

في الجزائر وعلى غرار بقية دول العالم مر نظامها المالي بعدة تغيرات وأحداث، سواء كانت نتيجة لما يحدث على المستوى العالمي، على غرار أزمة 1998 وأزمة 2008، أو على المستوى الوطني، حيث دخلت بنوك خاصة واجنبية الى السوق المصرفية بعد ان كانت البنوك العمومية تحتله، بالإضافة إلى إفلاس كل من بنك الخليفة وبنك التجاري الصناعي في 2003 الذي كان له أثر كبير على الجهاز المصرفي، مما أدى ببنك الجزائر للقيام بإصلاحات جديدة لتقادي مثل هذه الأزمات.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم نسعى من خلال هذه الدراسة إلى قياس استقرار النظام المالي الجزائري من خلال المؤشر التجميعي وإبراز أهميته في وصف استقرار النظام المالي بالقوة او الضعف، وهذا عبر طرح التساؤل التالي:

ما مدى استقرار النظام المالي الجزائري خلال فترة الدراسة وفق المؤشر التجميعي؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابة أولية للتساؤل السابق، تم وضع فرضية رئيسة تتمثل في:
يتميز النظام المالي الجزائري بضعف استقراره وفق المؤشر التجميعي.

أهداف الدراسة:

- يمكن إبراز أهداف الدراسة فيما يلي:
- إبراز مفهوم الاستقرار المالي وأهميته؛
 - إظهار طرق قياس الاستقرار المالي؛
 - تقييم الاستقرار المالي من خلال المؤشر التجميعي والوقوف على واقع النظام المالي الجزائري.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه المداخلة في أهمية تحليل الاستقرار المالي في الجزائر، وضرورة العمل على تطوير الأدوات اللازمة التي تسمح بقياس مستواه، وتحليل مؤشرات، وتحديد أهم جوانب الإصلاح المالي، التي يمكن أن تدعم استقراره. وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذه المداخلة يكمن في بناء مؤشر تجميعي مكون من مجموعة من أهم المؤشرات المعتمدة في قياس الاستقرار المالي، وتطبيقه على القطاع المالي في الجزائر.

المنهج المتبع:

في هذا المقال تم اتباع المنهج الوصفي من خلال الأدبيات النظرية المتعلقة بالاستقرار المالي وكيفية قياسه بالتركيز على المؤشر التجميعي لتقييم النظام المالي، ثم إتباع المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات الدراسة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لبناء المؤشر التجميعي باستخدام برنامج MS Excel 2016 وتحليل النتائج لتقييم النظام المالي الجزائري خلال الفترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

لقد اعتمدت العديد من الدراسات على منهجية المؤشر التجميعي من أجل تحليل مستوى الاستقرار المالي في العديد من الدول نذكر من بينها:

- دراسة Adam Gersl, Jaroslav Hermanek (2008) هدفت الدراسة إلى وصف ومناقشة منهجية مؤشرات السلامة المالية والاستقرار المالي ومحاولة إنشاء مؤشر إجمالي للاستقرار المالي لجمهورية التشيك باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي لعام 2005، بالإضافة إلى ذلك استعرض المقال الأساليب الحالية لإنشاء مؤشر إجمالي للاستقرار المالي تتمثل الأساليب البديلة باستخدام الميزانية العمومية وبيانات الأرباح والخسائر وكذا

بيانات الأسواق المالية والهيئات التنظيمية، توصلت الدراسة إلى بناء مؤشر قوي مركب لاستقرار النظام المالي المصرفي والتشيكوي وبنافش تطوره بمرور الوقت.

- دراسة ClaudiuTiberiu ALBULESCU, Daniel GOYEAU (2010) هدفت الدراسة إلى تطوير مؤشر الاستقرار الإجمالي للنظام المالي الروماني من أجل المساعدة في تحديد وتقييم والتنبؤ باستقرار النظام المالي، حيث أخذ المؤشر التجميعي 20 من المؤشرات المتعلقة بالنظام المالي بأخذ 4 متغيرات في مؤشر التطور المالي، 8 متغيرات في مؤشر الضعف المالي، 8 متغيرات في مؤشر الضعف المالي، 5 متغيرات في مؤشر سلامة البنوك و3 متغيرات في مؤشر المناخ الاقتصاد الدولي، توصلت الدراسة إلى أن النظام المالي الروماني تحسن خلال الفترة 1999-2007، وأن المؤشر الإجمالي يرصد الاضطرابات المالية للفترات مثل الأزمة المصرفية الرومانية 1998-1999 وأزمة الرهن العقاري 2007، إضافة إلى ذلك تشير قيم المؤشر إلى تدهور الاستقرار المالي في عام 2009 متأثراً بالتراجع المقدر للنشاط المالي والاقتصادي.

- دراسة ذهبي ريمة (2013) هدفت الدراسة إلى بناء مؤشر تجميعي لاستقرار النظامي الجزائري، وذلك من خلال تجميع خمسة عشر متغير تدرج تحت أربع مؤشرات جزئية: 3 متغيرات لبناء مؤشر التطور المالي، 3 مؤشرات لبناء مؤشر الصلابة المالية، 7 مؤشرات لبناء مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي ومتغيرين لحساب مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي، بين المؤشر التجميعي استقرار النظام المالي في الجزائر منذ عام 2005 إلى غاية سنة 2011، وبين المؤشر ارتباط الاستقرار المالي النظامي بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط.

- دراسة AzkaAzifahDienllah, LukytawatiAnggraeni (2018): هدفت الدراسة إلى قياس الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي بين البلدان وتحليل تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في 19 دولة على أساس فئة الدخل من 2004-2014 وقد استخدم 18 متغير ضمن المؤشرات الجزئية الداخلة في حساب المؤشر التجميعي منها: 4 في مؤشر التطور المالي، 7 في مؤشر الضعف المالي، 4 في مؤشر الصلابة المالية و3 في مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي، وأظهرت النتائج أن البلدان ذات الدخل المرتفع كانت تتضمن أعلى نسبة للمؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي من البلدان ذات الدخل المنخفض.

- دراسة Nana Kwame Akosah (2018): هدفت الدراسة إلى حساب المؤشر التجميعي لغانا لقياس أداء النظام المالي، فقد اشتق المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية، تتضمن متغيرات في كل مؤشر كالآتي: 4 في مؤشر التنمية المالية، 9 في مؤشر الصلابة المالية، 7 في مؤشر الضعف المالي ومتغيرين في مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي، توصلت الدراسة إلى أن النظام المالي في غانا مر بثلاث محطات وهي: الأولى تمثلت فترة الضغوط المالية والتي عقت الأزمة المالية العالمية في 2007 إلى غاية سبتمبر 2010 ، أما الفترة الثانية تمثلت في فترة التحسن المستمر في الاستقرار المالي من 2010 إلى جوان 2015 والفترة الثالثة تمثلت في العودة إلى الضغوط المالي من سبتمبر 2015 إلى ديسمبر 2016، ولوحظ أن المخاطر الاستقرار المالي لا تزال قائمة لأن المؤشرات الفرعية وخاصة مؤشر التنمية المحلية، مؤشر الصلابة المالية ومؤشر الضعف المالي في 2016 لا تزال أقل من مستوياتها منذ عام 2012. وتوصل أيضا الباحث إلى المؤشر المجمع يقيس الاستقرار المالي في غانا وله صلة بصنع السياسة النقدية.

بالاستعانة بالدراسات السابقة اعتمدنا على المؤشرات المستخدمة فيها إلا أن اختلاف دراستنا تمثل في محاولة بناء مؤشر تجميعي وفق مؤشرات جزئية تعكس وضع النظام المالي الجزائري والمتمثلة في كل من مؤشر التطور المالي، مؤشر السلامة المالية، مؤشر الضعف المالي للاقتصاد الوطني ومؤشر المناخ الاقتصادي العالمي. وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة بكونها تخص الجزائر وكذا الفترة الزمنية المدروسة (1996-2017).

2. الأدبيات النظرية:

يتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي عادة في أعقاب الأزمات المالية لما تتميز بها هذه الأخيرة بالسرعة والقوة في انتشار العدوى إلى النظام المالي المحلي ومنه إلى الاقتصاد الحقيقي خلال فترات زمنية وجيزة. ولا يقتصر الاستقرار المالي على كيفية التعامل مع الأزمات وقت وقوعها لكنه يتعدى إلى تأهيل القطاع المالي لاستيعاب وامتصاص تلك الأزمات.

1.2 الاستقرار المالي:

الاستقرار المالي هو ظاهرة متعددة الأبعاد يصعب فهمها وقياسها، ويمكن تعريفه على أنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادر على ضمان التخصيص الفعال للموارد

المالية، وتنفيذ وظائف الاقتصاد الكلي، حتى في زمن الاختلالات والصدمات المالية. (Nasreen , Anwar , & Ozturk , 2017, p. 1108)، أي أنها الحالة التي يشهد فيها القطاع المالي انهيار كبير، يحول دون قيامه بخدمات المدفوعات والتسوية وتوجيه الائتمان إلى الفرص الاستثمارية المنتجة والفعالة (Davis, 2002, p. 5).

كما ينظر أيضا للاستقرار المالي على أنه: احتمال تأثير اختلالات في النظام المالي على الاقتصاد الحقيقي، وتكون تلك الاختلالات على المستوى الفردي أو النظامي (عمي، 2016، صفحة 68). حيث عدم الاستقرار الفردي يشير إلى فشل مؤسسة مالية أو انهيار السوق، أما عدم الاستقرار النظامي هو الحالة التي تعاني منها السوق من فشل جماعي، أي معاناة عدد كبير من الأطراف سواء كانوا أسر أو شركات أو حكومات من أزمات مالية في نفس الوقت (بوشنين، 2018، صفحة 30). وبالتالي فإن الاستقرار المالي يشمل جوانب التمويل والنظام المالي بمكوناته (البنية التحتية، المؤسسات والأسواق)، ونظرا للترابط الوثيق بين مكونات النظام المالي فالاضطرابات التي تحدث على مستوى أي عنصر من عناصر النظام يمكن أن تضعف الاستقرار الكلي (Schinasi، 2004، صفحة 6).

وقد بين الكثير من الباحثين الخصائص المميزة لاقتصاديات مستقرة ماليا أو نوبات عدم الاستقرار المالية تمثلت في الأحداث التالية (Allen & Wool, 2005, pp. 6-12):

- المخاوف من عدم توفر وسائل الدفع؛
- التخصيص الفعال للمدخرات لاستثمار الفرص؛
- الاستقرار المالي أو عدم الاستقرار لا يشمل فقط المؤسسات المالية بل يتعدى إلى جميع المؤسسات؛
- استقرار سعر الأصول؛
- الانحرافات عن خطة الإستثمار / الإدخار الأمثل.

2.2 أهمية الاستقرار المالي:

وللاستقرار المالي أهمية كبيرة في النظام المالي وبالتالي للاقتصاد الوطني (الشاذلي، 2014، صفحة 42)، حيث يساعد على إعداد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي، مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي. إلى جانب تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات المالية من

الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث أي خلل. وكذلك الوصول إلى قطاع مالي فعال يسهم في تحقق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، وتتناسب مؤشرات الأداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى وجود مؤسسات مالية وبنية تحتية ذات كفاءة عالية. وتحسين قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات باعتباره ذو صلة بالتمويل الذي يتميز بعدم الثقة والحركية. (الشركي والشراي، 2017، صفحة 208).

3.2 أنظمة الإنذار المبكر:

شهد القطاع المالي العديد من التطورات صاحبها توسع وتنوع للخدمات التي تقدمها البنوك تترتب عليه تزايد المخاطر التي أصبحت تهدد استقرار النظام المالي، كان لابد من إيجاد طرق ونظم للتصدي للمخاطر ومن أهمها نظم الإنذار المبكر والقياس باستخدام المؤشرات.

نظم الإنذار المبكر هي مجموعة من الإجراءات، الأنظمة، المؤشرات.. الخ، التي تقوم بتحليل المعلومات والبيانات اللازمة لتشخيص المؤسسات المالية المعرضة للخطر، الأخطار التي تتعرض لها هذه المؤسسات أو عملائها أو بقية مؤسسات النظام المالي وتسمح باستباق ظهور الأزمات (قلادي، 2017، صفحة 324)، وتهدف عملية الإنذار المبكر إلى تحديد مواطن الضعف وليس توقع الأزمة التالية، فيما قد ثبت أن نماذج التنبؤ بالأزمات لا تحقق نتائج مرضية. (بلقطة، حريري، ومطاي، 2017، صفحة 34).

1.3.2 القياس عن طريق المؤشرات:

القياس عن طريق المؤشرات تعتبر من أبسط الطرق من خلال الاعتماد على: مؤشرات الحيطة الكلية لسلامة المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. حيث تساعد على تقييم النظام المصرفي وترصد من خلالها الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر، والتحذير من عدم الاستقرار قبل حدوثه. وتشمل على مؤشرات الحيطة الجزئية لتقييم سلامة القطاع المالي؛ إلى جانب مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي (ذهبي، 2013، صفحة 120).

2.3.2 المؤشر التجميعي:

ويعد المؤشر التجميعي من بين المؤشرات المعتمدة في تحليل الاستقرار المالي، حيث يضم مؤشرات جزئية مختلفة، تعكس هذه المؤشرات أبعاد الاستقرار المالي، تكون مختلفة

من حيث وحدة القياس، مما يجعل عملية تجميعها صعبة (ALBULESCU، 2010، صفحة 83)، ويتضمن المؤشر التجميحي على مجموعة من العناصر هي: مدخلات النموذج (تضم المؤشرات الجزئية: والتي يتوقف اختيارها على آراء المحللين والخبراء والاتجاهات السياسية)، عملية معالجة هذه المدخلات (توجيه المؤشرات الجزئية إلى مرحلة التعبير وترجيح الأوزان والتجميع) ومخرجات النموذج التي تتمثل في قيم المؤشر التجميحي (سيد وحافظ، 2006، صفحة 6).

3. الدراسة الميدانية

إن منهجية حساب قيم المؤشر التجميحي للاستقرار المالي في الجزائر تعتمد على أربع مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في عرض البيانات، ثم تأتي بعدها مرحلة تعبير تلك البيانات، وفي المرحلة الثالثة يتم حساب المؤشرات الفرعية، وفي الأخير يتم حساب المؤشر التجميحي، وفيما يلي عرض لخصائص كل مرحلة من تلك المراحل.

1.3 عرض البيانات:

يتم عرض المؤشرات الجزئية الداخلة في المؤشر التجميحي للاستقرار المالي وفق الجدول التالي:

جدول 1: المتغيرات الفرعية للمؤشرات الجزئية

المؤشر	الوحدة	المصدر
(FDI) مؤشر التطور المالي		
Market capitalization (% of GDP)	%	البنك الدولي
crédit/PIB	%	البنك الدولي
Interest rate spread (%)	%	البنك الدولي
Bank concentration (%)	%	البنك الدولي
(FVI) مؤشر الضعف المالي		
inflation CPI	%	البنك الدولي
Current account balance (% of GDP)	%	صندوق النقد الدولي
REER	%	البنك الدولي
Bank credit to bank deposits (%)	%	البنك الدولي
M2/PIB	%	البنك الدولي

مؤشر السلامة المالية (FSI)		
Bank nonperforming loans to total gross	%	البنك الدولي
Bank capital to assets ratio (%)	%	البنك الدولي
Bank return on assets (% , after tax)	%	البنك الدولي
z score	%	البنك الدولي
مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي		
world inflation	%	البنك الدولي
world GDP growth	%	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بالدراسات السابقة.

لقد تم جمع البيانات لحساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي باعتماد على بيانات البنك الدولي بالإضافة إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

2.3 تعيير البيانات:

تتم عملية تعيير البيانات باستخدام الطريقة التجريبية والمتمثلة في تطبيع قيمة كل متغيرات المؤشرات الفرعية الداخلة في المؤشر التجميعي، والتطبيع التجريبي يفترض تقنيات مختلفة، عادة المعيار يكون ممثل بقيمة المؤشر في السنة المرجعية (Claudiu & Daniel , 2010)، وذلك بالصيغة التالية (Dienllah & Anggraeni, 2018, p. 437):

$$nI_{it} = \frac{I_{it} - \min(I_i)}{\max(I_i) - \min(I_i)}$$

حيث:

nI_{it} : قيمة المتغير المراد تطبيعه.

I_{it} : القيمة الحالية للمتغير.

$\min(I_i)$: القيمة الدنيا للمتغير.

$\max(I_i)$: القيمة القصوى للمتغير.

والملاحق 1، 2، 3 و4 تتضمن على القيم المعيارية للمؤشرات المدروسة.

3.3 حساب المؤشرات الجزئية لمؤشر الاستقرار المالي:

وذلك من خلال ترجيح المتغيرات الفرعية بنفس الوزن كما يلي:

$$\bar{D}t = \frac{\sum_{i=1}^4 Dit}{4}, \bar{S}t = \frac{\sum_{i=1}^4 Sit}{4}, \bar{V}t = \frac{\sum_{i=1}^3 Vit}{5}, \bar{W}t = \frac{\sum_{i=1}^2 Wit}{2}$$

حيث:

- \bar{D} : متوسط قيمة مؤشر التطور المالي من المتغيرات المكونة له خلال الفترة t.
 $\bar{S}t$: متوسط قيمة مؤشر الصلابة المالية من المتغيرات المكونة له خلال الفترة t.
 $\bar{V}t$: قيمة مؤشر الضعف المالي من المتغيرات المكونة له خلال الفترة t.
 $\bar{W}t$: قيمة مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي من المتغيرات المكونة له خلال الفترة t.
 والملاحق 1، 2، 3 و 4 تعرض قيم المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر التجميعي.

4.3 حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي:

يتم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي ذلك من خلال ترجيح المؤشرات الفرعية بالأوزان، حيث يتم ترجيح كل من مؤشر التطور المالي وكذا مؤشر السلامة المالية بالوزن 0,2666، أما مؤشر الضعف المالي للاقتصاد الوطني فقد تم ترجيحه بالوزن 0,3333، ومؤشر المناخ الاقتصادي العالمي فرجح بالوزن 0,1333 وذلك وفق المعادلة التالية:

$$AFSI = \frac{4\bar{D}t}{15} + \frac{5Vt}{15} + \frac{4\bar{S}t}{15} + \frac{2\bar{W}t}{15}$$

حيث تتراوح قيم المؤشر التجميعي ومؤشراته الفرعية بين 0 و 1، ففي حالة كانت القيمة قريبة من الصفر معناه أن الدولة لها نظام غير مستقر، أما إذا كانت القيمة قريبة من 1 فهذا يدل على وجود نظام مستقر في تلك الفترة (Dienllah & Anggraeni, 2018, p. 437).

5.3 النتائج ومناقشتها:

من خلال الاعتماد على المنهجية الخاصة ببناء المؤشر التجميعي، تم حساب قيم هذا الأخير باستخدام بيانات تخص الفترة 2017/1996، والجدول 3 يرصد لنا قيم المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الجزائري.

جدول 2: قيم المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الجزائري

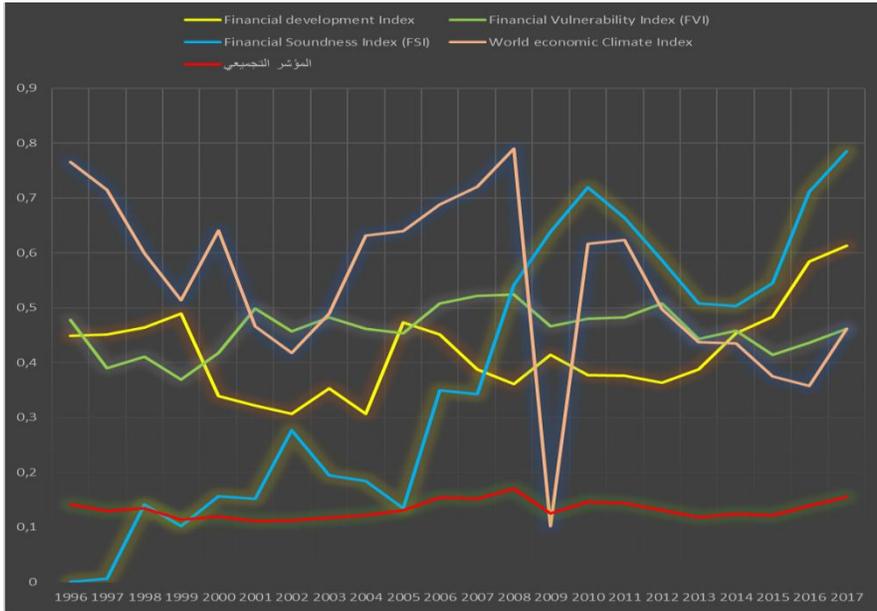
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المؤشر التجميعي	0,1410	0,1301	0,1345	0,1135	0,1195	0,1106	0,1120	0,1167	0,1218	0,1308	0,1536
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر التجميعي	0,1516	0,1703	0,1247	0,1461	0,1430	0,1302	0,1183	0,1233	0,1211	0,1393	0,1547

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MS Excel 2016.

عرف المؤشر التجميحي خلال الفترة المدروسة (1996-2017) انخفاض كبيرا عن القيمة المرجعية المقدرة بـ 0.5 حسب الطريقة التجريبية لتعيير قيم البيانات، فكانت قيم المؤشر تتراوح بين (0.11-0.17) ما يدل على ضعف النظام المالي الجزائري وعدم استقراره. حيث شهد المؤشر أكبر قيمة في سنة 2008 بلغت 0.17 لتعاود الانخفاض في سنة 2009 متأثرا بأزمة الرهن العقاري بشكل طفيف.

من أجل تمكن من تفسير النتائج المتحصل عليها لابد من تعزيزها بأشكال بيانية تظهر تطور كل من المؤشرات الفرعية المتمثلة في مؤشر التطور المالي FDI، مؤشر السلامة المالية FSI، مؤشر الضعف المالي للإقتصاد الوطني FVI، ومؤشر المناخ الاقتصادي العالمي WECI، بالإضافة إلى تطور المؤشر التجميحي AFSI خلال الفترة (1996-2017).

الشكل 1: عرض مؤشرات المؤشر التجميحي والمؤشرات الفرعية له



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 2 والملاحق 1، 2، 3 و4.
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن:

مؤشر التطور المالي سجل تذبذب خلال الفترة المدروسة، حيث سجل انخفاضا متفاوتا عن القيمة المرجعية من سنة 1996-2015 هذا ما يدل على أن النظام المالي الجزائري غير متطور، ووصل المؤشر إلى قيمة دنيا في سنتي 2002-2004 بلغت 0.30 وقيمة قصوى في سنة 2017 بلغت 0.61 بتحسن نسبة الائتمان بالعملة الوطنية إلى إجمالي الناتج المحلي، ومنه زيادة السيولة.

في حين سجل مؤشر السلامة المالية هو الآخر تذبذب ملحوظ تميز بعدة محطات لعل أهمها:

- تحسن في قيمة المؤشر في سنة 1998 راجع إلى توفر الوساطة المالية في الجزائر وإصدار تراخيص لإنشاء 15 بنك خاص منذ 1998. (amor، وآخرون، 2007، صفحة 13)

- ارتفاع قيمة المؤشر لتصل في سنة 2002 لتعاود الانخفاض بعدها في 2003 وهذا راجع إلى إفلاس كل من بنك الخليفة وبنك الصناعات والتجاري. وبداية ارتفاعه في 2005 بتحسن القطاع المصرفي وسيطرة البنوك الحكومية الستة على 93% من الأصول البنكية. - زيادة قيمة المؤشر لتصل إلى الذروة في سنة 2010 بقيمة 0.71 تفوق القيمة المرجعية، راجع إلى زيادة قيمة Z-SCORE بالإضافة إلى عائد البنك إلى إجمالي الأصول (ROA) وبالتالي تحسن مردودية البنوك.

- بقاء قيم المؤشر أكبر من قيمة المرجعية ووصولها إلى أقصى قيمة في سنة 2017 راجع إلى انخفاض نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض.

أما مؤشر الضعف المالي فقد تميز هو الآخر بالتذبذب، ويقوم أقل من القيمة المرجعة خلال سنوات الدراسة باستثناء الفترة 2006-2008 راجع لزيادة الحساب الجاري للبنك المركزي ودخول بنكين جديدين ليصبح النشاط المصرفي فيه 26 بنك ومؤسسة مالية (بنك الجزائر، 2009، صفحة 117) وانخفاض معدل التضخم فيها.

عرف مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي قيما أكبر من قيمة المرجعية خلال الفترة 1996-2000 والفترة 2004-2011 بسبب استقرار معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتراجع معدلات التضخم باستثناء سنة 2009 أين بلغ المؤشر قيمة 0.1 أقل من القيمة المرجعية كان نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي أثرت على معدل الناتج المحلي العالمي.

4. خاتمة:

يمثل بناء المؤشر التجميعي أحد الأساليب التي يمكن استخدامها لقياس الاستقرار المالي، مع وجود مؤشرات الحيطة الكلية (مؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات الاقتصاد الكلي) وأنظمة الإنذار المبكر التي تسمح بتقييم احتمال ظهور الأزمة المالية، ذلك لإظهار مقاومة النظام للصدّات المحتملة المزعجة للاستقرار. تكمن مزايا المؤشر في بساطة الحسابات وإمكانية الوصول إلى البيانات، بحيث يوفر للمحللين إمكانية مقارنة مختلف الأنظمة المالية من حيث الاستقرار.

وفي دراستنا لاستقرار النظام المالي الجزائري بنينا المؤشر التجميعي على مؤشرات فرعية تتمثل في (مؤشر التطور المالي، مؤشر الضعف المالي للاقتصاد الوطني، مؤشر السلامة المالية، بالإضافة إلى مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي)، لنصل إلى مؤشر تجميعي يصف النظام المالي الجزائري بالضعف، وتميزه بعدم الاستقرار المالي خلال الفترة المدروسة (1996-2017) وهذا راجع إلى الأحداث الاقتصادية التي حدثت (هذا ما يؤكد فرضية الدراسة)، وتميز الفترة بأزمات مالية، رغم وجود عدة إصلاحات على مستوى القطاع المالي والاقتصادي، ومواصلة دعم البنك المركزي للسيولة وتبنيه سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017. أظهرت نتائج المؤشر أن القطاع المالي في الجزائر عانى من ضعف استقراره خلال فترة الدراسة، خاصة من حيث مؤشرات التطور المالي والضعف المالي، مما يعني تحقق الفرضية الرئيسية للدراسة.

التوصيات:

بناء على ما سبق، نوجه مجموعة التوصيات التالية:

- ضرورة التركيز على سياسات تسمح بزيادة مستوى التطور المالي في الجزائر، عبر تشجيع المنافسة بين البنوك والتخفيض من مستوى التركيز داخل الصناعة المصرفية في الجزائر؛
- زيادة حجم القروض الممنوحة لتمويل الاقتصاد الوطني؛
- ضرورة تحسين مستوى رسملة السوق المالي في الجزائر؛
- التحكم في مستوى التضخم في البلد.

5. قائمة المراجع:

أحمد شفيق الشاذلي(2014)، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي.

براهيم بلقلا، عبد الغني حريزي، و عبد القادر مطاي(2017)،فعالية نظم الانذار المبكر في الوقاية من الازمات المالية، Revue des recherches en sciences financiers، (4)et comptes.

بشار ذنون محمد الشكرجي، و محمد يونس محمد الشرايبي(2017)، الاستقرار المالي للمصارف الاهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة2008-2012، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية، 7(1).

بنك الجزائر(2009)، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،الجزائر: بنك الجزائر.

حمزة عمي سعيد(2016)، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرياح ورقلة.

ريمة ذهبي(2013)،الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة(2003-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير، الجزائر: جامعة قسنطينة 3.

ليلى بوشنين(2018)، الاستقرار المالي أثره على السياسات الاقتصادية-دراسة حالة بعض الدول الخليجية-، أطروحة دكتوراه، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

مها عزالدين سيد، و ندى محمد حافظ (2006)، دليل تكوين المؤشرات المركبة، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الادارة العامة لجودة البيانات.

نظيرة قلاوي(2017)، مدي فاعلية انظمة الانذار المبكر (EWS) في قياس الاستقرار المالي. مجلة العلوم الانسانية، الجزء2(العدد8).

ALBULESCU, C. T (2010), *Forecasting The Romanian Financial System Stability Using A Stochastic*, Romanian journal of economic forecasting.(1)

Allen, W., & Wool, G (2005), *Defining and achieving financial stability*, LSE financial markets group.

- Claudiu , T. A., & Daniel , G (2010), *Assessing and Forecasting Romanian Financial System's Stability Using an Aggregate Index*, *Romanian journal of economic forecasting*(1), Retrieved from .researchgate.net.
- Davis, P (2002), *A Typology of Financial Instability*”, *Financial Stability, Vienna: Financial Stability Report*2.
- Dienllah, A., & Anggraeni, L (2018), *Impact of financial inclusion on financial stability based on income group countries. bulletin of monetary economic and banking*, 20(4).
- Nasreen , S., Anwar , S., & Ozturk , I (2017) *Financial stability, energy consumption and environmental quality: Evidence from South Asian economies. Renewable and Sustainable Energy Reviews*(67).
- Schinasi, G. J (2004) *Defining Financial Stability .IMF Working Paper, WP/04/187.*
- tahari amor ،gabriel brenner patricia ،erik de vrijer ،moretti marina, abdelhak senhadji ،sensenbrenner و j,uan sole اصلاحات القطاع المالي و وافاق الدمج المالي في بلدان المغرب(2007) IMF.

6. الملاحق:

الملحق 01: القيم المعيارية لمؤشر التطور المالي

السنة	Market capitalization (% of GDP)	crédit/PIB	Interest rate spread (%)	Bank concentration (%)	Financial development Index
1996		0,32	0,55	0,48	0,45
1997		0,17	0,19	0,99	0,45
1998		0,39	0,00	1,00	0,46
1999	1,00	0,53	0,03	0,39	0,49
2000	0,91	0,07	0,03	0,35	0,34
2001	0,57	0,13	0,23	0,37	0,32
2002	0,37	0,23	0,23	0,40	0,31
2003	0,30	0,16	0,13	0,82	0,35
2004	0,21	0,10	0,51	0,40	0,31
2005	0,16	0,05	0,95	0,73	0,47
2006	0,05	0,00	1,00	0,75	0,45
2007	0,04	0,05	1,00	0,47	0,39
2008	0,00	0,05	1,00	0,39	0,36
2009	0,02	0,35	1,00	0,28	0,41
2010	0,02	0,20	1,00	0,29	0,38
2011	0,09	0,13	1,00	0,29	0,38
2012	0,05	0,16	1,00	0,24	0,36
2013	0,06	0,35	1,00	0,14	0,39
2014	0,05	0,62	1,00	0,14	0,45
2015	0,06	0,86	1,00	0,01	0,48
2016	0,40	0,94	1,00	0,00	0,58
2017	0,31	1,00	1,00	0,14	0,61

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MS Excel 2016.

الملحق 02: القيم المعيارية لمؤشر الضعف المالي للاقتصاد الوطني

السن	inflation CPI	Current account balance (% of GDP)	REER	Bank credit to bank deposits (%)	M2/PIB	Financial Vulnerability Index (FVI)
1996	1,00	0,47	0,72	0,20	0,00	0,48
1997	0,29	0,58	0,89	0,12	0,07	0,39
1998	0,25	0,35	1,00	0,00	0,44	0,41
1999	0,13	0,40	0,86	0,04	0,42	0,37
2000	0,00	0,81	0,85	0,14	0,29	0,42
2001	0,21	0,71	0,93	0,14	0,49	0,50
2002	0,06	0,59	0,80	0,22	0,61	0,46
2003	0,21	0,72	0,58	0,29	0,61	0,48
2004	0,20	0,72	0,58	0,28	0,54	0,46
2005	0,06	0,90	0,52	0,38	0,42	0,45
2006	0,11	1,00	0,52	0,43	0,48	0,51
2007	0,18	0,95	0,48	0,38	0,61	0,52
2008	0,25	0,89	0,53	0,36	0,59	0,52
2009	0,29	0,41	0,41	0,44	0,78	0,47
2010	0,19	0,58	0,38	0,52	0,72	0,48
2011	0,23	0,64	0,35	0,50	0,70	0,48
2012	0,47	0,54	0,33	0,50	0,70	0,51
2013	0,16	0,41	0,27	0,59	0,78	0,44
2014	0,14	0,29	0,27	0,64	0,94	0,46
2015	0,24	0,00	0,10	0,72	1,00	0,41
2016	0,33	0,00	0,01	0,90	0,94	0,44
2017	0,29	0,08	0,00	1,00	0,94	0,46

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MS Excel 2016 .

الملحق 03: القيم المعيارية لمؤشر السلامة المالية

السنة	Bank nonperforming loans to total gross loans	Bank capital to assets ratio (%)	Bank return on assets (% after tax)	z score	Financial Soundness Index (FSI)
1996			0,00	0,00	0,00
1997			0,00	0,01	0,01
1998			0,11	0,17	0,14
1999			0,12	0,08	0,10
2000			0,12	0,19	0,16
2001			0,08	0,22	0,15
2002			0,26	0,29	0,28
2003			0,11	0,28	0,19
2004			0,13	0,24	0,18
2005			0,09	0,18	0,13
2006			0,47	0,23	0,35
2007			0,42	0,26	0,34
2008			0,67	0,42	0,54
2009	1,00	0,00	0,85	0,70	0,64
2010	0,75	0,40	0,93	0,79	0,72
2011	0,41	0,42	1,00	0,83	0,66
2012	0,17	0,40	0,90	0,86	0,59
2013	0,07	0,33	0,77	0,87	0,51
2014	0,01	0,50	0,74	0,77	0,50
2015	0,00	0,63	0,72	0,84	0,55
2016	0,20	0,87	0,81	0,96	0,71
2017	0,28	1,00	0,86	1,00	0,79

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MSExcel 2016.

الملحق 04: القيم المعيارية لمؤشر الاقتصاد العالمي

السن	world inflation	world GDP growth	World economic Climate Index
1996	0,70	0,83	0,77
1997	0,55	0,88	0,72
1998	0,50	0,70	0,60
1999	0,22	0,81	0,51
2000	0,29	1,00	0,64
2001	0,33	0,60	0,47
2002	0,20	0,63	0,42
2003	0,22	0,76	0,49
2004	0,26	1,00	0,63
2005	0,36	0,92	0,64
2006	0,38	1,00	0,69
2007	0,45	0,99	0,72
2008	1,00	0,58	0,79
2009	0,20	0,00	0,10
2010	0,25	0,98	0,62
2011	0,46	0,79	0,62
2012	0,31	0,69	0,50
2013	0,16	0,71	0,44
2014	0,13	0,74	0,43
2015	0,00	0,75	0,37
2016	0,01	0,70	0,36
2017	0,11	0,81	0,46

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MS Excel 2016.